المكتبة الأزهرية

مخطوطة

رسالة في بيان الحاصل بالمصدر

المؤلف

محمد أمين بن محمود البخاري المكي (أمير بادشاه)

ملاحظات

هذه إلى قسم المخطوطات بوزارة الأوقاف دعماً لنشاطهم من المخلص
عبد العزيز بن أحمد العصفور ٦/١/١٤٠٩هـ .
مصدرها مكتبة الشيخ محمد بن عبد الله آل عبد القادر الأنصاري الشافعي
صاحب كتاب تحفة المستفيد في تاريخ الأحساء القديم والجديد
والمخطوطة بجامع الملك فيصل "المكتبة المركزية".

يا الله ياوهاب ياوهاب
يا الله ياحي يا وهاب ياوهاب

هذه رسالة جليلة جميلة في بيان
الحاصر بالمصدر تاليف شيخنا واستاذنا
السيد المحقق والسند المدقق خاتمة
المتاخرين مولانا السيد محمد امين البخاري
ثم المكي الشهير بامير باد شاه
تغمده الله برحمته واسكنه
فسيح جنته بمحمد وآله
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
هدية القسم الخاص
المخطوطات بمؤسسة
الأوقاف دعاء شاطر
مع التقدير
عبد العزيز بن احمد الوصيف
١٤٠٩/١١/٢٦هـ

مصدرها: مكتبة الشيخ محمد عبد القادر الانصاري الشافعي
صاحب كتاب «تحفة المستفيد في تاريخ الأحساء
القديم والجديد» والمحفوظة بجامعة الملك سعود
«المكتبة المركزية»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

سبحان من حصل بمصدر تكوينه الافعال والآثار وظهر بتأثير قدرته الاكوان في الاطوار والصلوة والسلام على نبيه المختار وعلى آله واصحابه الاخيار وبعد فهذه رسالة في بيان الحاصل بالمصدر الذي هو من مطارح الانظار **نقل** الفاضل المشهور حسن حلبي في حاشية المطول عن بعض الافاضل عند قول المحقق التفتازاني في تفسير التعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ما حاصله ان صيغ المصادر تستعمل حقيقة في اصل النسبة وتسمى مصدرا ومجازا في الهيئة الحاصلة من المتعلق معنوية او حسية للفاعل في اللازم كالمتحركية وله وللمفعول في المتعدي كالعالمية والمعلومية وان مرطهر في المصدر المتعدي قد يكون مبنيا للفاعل وقد يكون مبنيا للمفعول نسايح يعنون بهما الصيغتين اللتين هما معنيا الحاصل بالمصدر واستعمال المصدر في الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه لانه لو كان استعمالا فيه على سبيل الحقيقة كان كل مصدر متعد مشتركا وهو لا قايل به اثبي وصرح **السيد السند** بان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر اعني الاثر لا المصدر الذي هو التاثير واطلاق المصدر على المفعول المطلق ضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التاثير والاثر انتهى

واستعماله فيه لا على سبيل الحقيقة والا كان كل اه

هو والتاثير الدين علي قدس سره منه

ومقتضى كلام السيد وقد صرح به غيره على ما سياتي ان صيغ المفعول المطلق التي هي صيغ المصادر بعينها موضوعة للاثر الحاصل بتاثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما انها موضوعة لايقاع ذلك الاثر والايجاد في المفعول مطلق ولا سبيل اليه لوضوح اشارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة الى القرينة وقد صرح **المحقق الرضي** في وجه تقديمه على سايرالفاعيل حيث قال لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيامه به صار فاعلا هذا وانت خبير بانه لا يعقل في مثل الحسن والموت تاثير وايجاد منه فان قيل المراد بيان حقيقة ما وجد منه تاثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلنا يقام التعريف بابي عن التخصيص على انهم صرحوا بان ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هو التاثير وان كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التاثير والاثر فلزم وجود التاثير والاثر في كل مصدر جاء منه فعل فالوجه ان يقال اريد بالتاثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لاجل قيامه واذا تمهد هذا فنقول ان اراد الفاضل المذكور باصل النسبة في مسمى لفظ المصدر اعني عرض در الكاشر موافقا

للسيد على ان تكون اضافة الاصل اليه بيانيه لا تكون مخالفته
للقوم الا في حصر ما وضعت له صيغ المصادر في الاثير لما عرفت من
كونها حقيقة في التاثير والايجاد وان اراد طرف النسبة اعني الحدث
الذي اوجده الفاعل فان تاثيره نسبة بينه وبين ذلك الحدث
على ان تكون الاضافة لاميه لزم مخالفته في مسمى لفظ المصدر
ايضا واما تفسيره الحاصل بالمصدر بالهيئة التي يعبر بها المصدر
المبني للفاعل والمفعول ففيه مخالفة للمحققين ايضا لانها
تحصل بالحدث الذي فسر السيد الحاصل بالمصدر به فهما
متغايران بالذات فان العالمية مثلا انما تحصل بسبب العلم
لان معناه كونه بحيث قام به العلم ولا شك في كونه غير
العلم لا يقال لم لا يجوز ان يكون مراد السيد بالحدث الذي
عبر عنه بالاثر تلك الهيئة فان الحدث هو المعنى القائم بالغير
وهي كذلك لانا نقول قد صرح المحقق الرضي ان المفعول
المطلق الذي هو عبارة عنه ما اوجده فاعل الفعل ولا حاصل
بقيامه به صار فاعلا وهي ليست كذلك فان ضاربية زيد
في ضرب زيد لا حاصلة من الضرب منه وقيامه به وكونه ضاربا
امر يعتبره العقل بعد صدور الضرب منه وصيرورته
فاعلا ثم انكاره لما هو المشهور بين المحققين من ان بنا المصدر
تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله على التسامح ليس بسديد

ايضا

ايضا لان علامة الحقيقة تبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة الى
القرينة وهي موجودة هنا كما في الالفاظ المشتركة وقوله
ولا قائل بجواز ارادته عند النقل عن المتقدمين فالنقل غير
لازم وان اراد نقل عدم الاشتراك فليأت بما يحصل به الفكاك
وما ذكره مولانا عصام الدين في شرحه على الكافية ما يدل
على انكاره المصدر المبني للمفعول من قوله اذ لو كان لم يكن الفعل
المجهول على طريقة الوقوع بل يكون كالمعروف على طريقة
القيام الا ان المعروف طريق قيام المصدر المبني للفاعل المجهول
طريق قيام المبني للمفعول فالمصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل
والفعل المعروف وضع لنسبة القيام بالفاعل والمجهول لنسبة
الوقوع على المفعول وانما نشأ القول بالمصدر المبني للمفعول
من عدم الفرق بين المعنى المصدري الحاصل بالحاق التا المصدرية
ووضع اللفظ للمعنى المصدري والاول عام كالضاربية والمضروبية
بلا شبهة بخلاف الثاني اعني فيه بحث اذ الملازمة
في قوله لو كان اي ممنوعة لجواز بنا المصدر للمفعول من غير جزئه
من الفعل وعدمها لا يستلزم عدمه لعدم انحصار فايدة اعتباره
فيما على ان المحقق الرضي فسر طريقة القيام بان لا تغير
صيغة الفعل الى فعل ويفعل فكيف تكون اسناد المجهول على
تقدير جزئية المبني للمفعول منه على طريقة القيام وقد عبر اليه

اي تحقق منه

غير انه يقوله تفسيره مبني على كون المجهول موضوعا للنسبة وقوع
ما هو صفة للفاعل على المفعول لا النسبة قيام المبني للمفعول به
والا لسوي بين المعروف والمجهول في كونها على طريقة القيام
لان اسناد المجهول على طرز قيام المبني للمفعول كما ان اسناد
المعروف على طرز ما هو قيام للفاعل فحاصل كلامه انه لو وضع
المجهول ايضا النسبة القيام لما كان لتخصيص طريقة قيام
الفعل بأحد الاسنادين وجه ولك ان تقول قيام ما هو
مبني للمفعول ووقوع ما هو مبني للفاعل متلازمان وكان مقتضى
الظاهر بناء على جزئية المبني للمفعول من الفعل المجهول ان يعبر
اسناده على طريقة القيام ايضا لكنهم عدلوا عنه الى لازمه
اظهارا للفرق بين الاسنادين في مقام التعريف ولا
بعد في مثل هذا وسيجي ما هو التحقيق في الجواب
ولا يخفى عليك ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين في مصطلحات
القوم واعتبارانهم اولى من اتباع غيره اذ لم تكن الحجة فاطمة
صارفة عنان العناية نحوه فالعمدة في تحقيق معنى صيغ
المصادر والحاصل بالمصدر ولفظ المصدر كون المصدر مبنيا
للفاعل والمفعول على ما هو المشهور بين النحوك ولا تشهد سلم
ماليس بحري ان يتلقى بالقبول ثم ان الحاصل بالمصدر الذي
هو المفعول المطلق المفسر بالحدث والاثر قد يكون قائما بالفاعل

حقيقة

حقيقة كالقيام في ظرف زيد وقد يكون قائما بالفاعل وغيره كما في الامور
النسبية كالقرب والبعد او بالفاعل والمفعول كما في المصدر المتعدي
على ما حققه الرضي وممن صرح بان الحاصل بالمصدر هو الاثر دون
التاثير والتاثر العلامة شارح مختصر ابن الحاجب في الاصول
وذكر الشارح المحقق الفاضي عضد في جواب المعتزلة عن
استدلالهم على ان اسم الفاعل قد يشتق للشئ باعتبار حاصل
لغيره بانه ثبت قاتل وضارب والقتل والضرب حاصلان في المقتول
والمضروب انه لا نسلم ان مبدأ الاشتقاق هو الاثر بل ما غير
ذلك الاثر وهو قائم بفاعلها انتهى وفيه نسلم كون الاثر
الذي هو الحاصل قائما بالمفعول ويمكن حمله على ما حققه
الرضي في الافعال المتعدية من ان الاثر قد يكون قائما بالفاعل والمفعول
كالضرب القائم بالضارب والمضروب من حيث صدوره عن احدهما
ووقوعه على الآخر ونقل في حاشيته على شرح المختصر ان
الاتحاد الخارجي بين التاثير والاثر على ما هو راي الاشاعرة
لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فان الضوء الحاصل
من الشمس في البيت امر موجود لكن اذا نسب الى الشمس
يسمى اضاءة واذا نسب الى البيت يسمى استضاءة انتهى
وكانه اراد بالاتحاد الخارجي انه لم يتحقق في الاضاءة
والاستضاءة في الخارج امر زايد على الضوء والا لا يصح الحكم

بان النسبة التي هي من الامور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي
والله تعالى اعلم وفي التوضيح الفعل يراد به المعنى الذي
وضع المصدر بازائه ويمكن ان يراد به الحاصل بالمصدر فانه
اذا تحرك زيد فقد قام الحركة فان اريد بالحركة الحالة التي
تكون للمتحرك في اي جزء تفرض من اجزاء المسافة فهي المعنى الثاني
وان اريد بها انتقاع تلك الحالة فهو المعنى الاول والمعنى الثاني
موجود في الخارج اما الاول فامر يعتبره العقل ولا وجود له
في الخارج انتهى وفي التلويح ان كثيرا من المصادر ما يحصل
به للفاعل معنى ثابت قائم به كما اذا قام زيد فحصل له هيئة
هي القيام او تحرك فحصل له حالة هي الحركة فلفظ الفعل
وكثير من صيغ المصادر قد يطلق على نفس ايقاع الفاعل ذلك
الامر وهو المعنى المصدري ويسمى تاثيرا كاحداث الحركة وايجادها
في ذات الموقع والمحدث بانه تحرك لا كايقاع الحركة في جسم
اخر حتى يكون تحريكا وكايقاعه القيام والقعود في ذاته وقد
يطلق على الوصف الحاصل للفاعل بذلك الايقاع وهو المعنى
الحاصل من المصدر ويكون وصفا كالقيام او كيفية كالحرارة
انتهى وفي شرح العقايد للمحقق التفتازاني ان قلنا
افعال العباد مخلوقة لله تعالى او للعبد بالقدرة الحادثة فالفعل المعنى
المصدري الذي هو الاحداث والايقاع لا الحاصل بالمصدر الذي هو

متعلق

متعلق الايجاد والايقاع اعني ما يشاهد من الحركة والسكنات
وعن بعض الافاضل في حاشية الشرح المذكور اطلاق
المصدر على نفس الاحداث وعلى الهيئة الحاصلة شايع
فيما بينهم واطلاق المصدر على كل منهما حقيقة انتهى وقد
اطنبنا عليك في نقل عبارات المحققين لتكون فيما نحن
نصدد بيانه على اليقين وتلخيص الكلام في تحقيق المقام
ان الفاعل اذا صدر منه الفعل المتعدي لابد هناك من
حصول اثر معنوي او معنوي ناشئ من الفاعل بواسطة
واقع على المفعول باثير من الفاعل او غيره قايم من حيث
القيام بالفاعل ومن حيث الوقوع بالمفعول فاذا نظرت
الى قيام ذلك الاثر بذات الفاعل ولاحظت كون الذات بحيث
قام به كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني للفاعل واذا
نظرت الى وقوعه على المفعول ولاحظت كون الذات بحيث
وقع عليه الفعل كان ذلك الكون ما يعبر عنه بالمصدر المبني
للمفعول واذا نظرت الى عين ذلك الاثر كان ذلك الحاصل
بالمصدر وصيغة المصدر مشتركة بين هذه الثلثة وقد
يستعمل مجازا في الفاعل والمفعول ومعنى قولهم ان المصدر
المبني للفاعل جزء من الفعل المعلوم والمبني للمفعول جزء من
المجهول اعتبار الكونين في مفهومهما فمعنى ضرب زيد كونه

بحيث قام به الضرب ومعنى ضُرب زيد كونه بحيث وقع عليه
الضرب لا كونه بحيث قام به الكون الاول في المعروف وكونه
بحيث قام به الكون الثاني في المجهول كما لا يخفى على من
له تامل صادق وانصاف باصل العلم لان فلا يتجه ان
المصدر المبني للمفعول اذا كان جزا من المجهول
كان على طريقة القيام لانه مبني على زعم اعتبار
تمام الكونين في مفهومي المعروف والمجهول وقد بين
ان الملحوظ فيهما الاثر من حيث القيام في الاول ومن
حيث الوقوع في الثاني فاين يتحقق طريقة القيام فيه
واما الفعل اللازم فلا يتحقق الا المصدر المبني للفاعل
والحاصل بالمصدر الذي هو الاثر لا يتم تعدد الى المفعول
ويستعمل مجازا في الفاعل والله تعالى اعلم

تمت الرسالة الجليلة والعظيمة الجميلة لاستاذنا
السيد المحقق والسند المدقق وحيد زمانه
وفريد اوانه مولانا الاستاذ محمد امين البخاري
الشهير بامير بادشاه المكي في بيان الحاصل
بالمصدر في سنة ٩٩٨ وكان الفراغ من نسخه
هذه النسخة صبيحة الاربعا خامس شوال المبارك سنة ١٠٣٣
على يد العبد الضعيف احمد بن محمد الخطيب بالحرم النبوي الشريف الشهير بالخاصكي لطف الله به